بن سلمان يواجه عزلة دولية ولا يستطيع محاكمة الأمير بن نايف

التغيير

يعاني محمد بن سلمان من عزلة دولية تزداد حدّة، ويواجِه معارضة تتعاظم جرأة، سواءً في الداخل أم في الخارج.

ربّما لم يكن لدى محمد بن نايف حتى خيار الرضوخ والاستسلام لمشيئة ابن عمّه، مثلما كان لأمراء آخرين مِمّن اشتروا حرّيتهم بالمال، وإعلان الطاعة لأولياء الأمر.

فقد وضعه القدَر في موقع مَن يعتبره ابن سلمان تهديداً وجودياً، لمجرّد أنه يتنفّس، بفعل الأفضلية التي يتمتّع بها في أميركا، وخاصة في أوساط الاستخبارات

ويُسمّونه "السعودي المفضل"، لِما قدّمه من خدمات هائلة للاستخبارات الأميركية، على مدى سنين طويلة، نائباً لوالده الذي كان وزيراً للداخلية، ثمّ وزيراً للداخلية، ثمّ ولياً للعهد.

وبحسب الكاتب الصحفي حسين إبراهيم: بِقدْر ما يعاني ابن نايف في سجنه، يمثّل احتجازه مأزقاً لابن سلمان نفسه: هل يستطيع التخلّص منه فيما عين العالم عليه؟ أم هل يستطيع تركه حرّاً؟

وقال إبراهيم، في مقال له إن أكثر من ذلك، ثمّة داخل الأسرة مَن اختار طوعاً مقارعة ابن سلمان، كشقيق الملك أحمد بن عبد العزيز

الذي سبق أن انتقد، علناً، العام الماضي، الحرب على اليمن، مُحمّلاً مسؤوليّتها للملك و نجله محمد.

وتفيد "معلومات" المعارض الشاب، عمر بن عبد العزيز الزهراني، الذي يبثّ من مونتريال برنامجاً يومياً على "يوتيوب" حول الأوضاع في المملكة

بأن الولايات المتحدة بدأت تضغط في ملفّ الأمير أحمد، لكن ترتيب الأولويات الأميركية يقضي أوّلاً بالانتهاء من الملفّ النووي الإيراني، ثمّ التفرّغ لنظام آل سعود.

ويمثّل الزهراني، الذي صنّفته شركة "ماكنزي" واحداً من كبار المؤثّرين على "تويتر"، أحد شواهد شراسة المعارضة المتزايدة، والدعم الذي تتلقّاه في الغرب.

شاهد آخر على هذه الشراسة هو سعد الجبري الذي يخوض من تورونتو، في كندا أيضاً، معارك قضائية ضدّ بن سلمان؛ إذ إن مجرّد تجرّؤ الجبري على التقدّم بشكوى ضدّ ابن سلمان أمام محكمة أميركية

بتهمة إرسال فرقة موت هي "كتيبة النمر" المُكوّنة من 50 رجلاً، لاغتياله في الفترة نفسها التي اغتيل فيها خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول عام 2018، يدلّ على وجود معارضة أكثر تماسكاً.

ومن يرَ حجم تغطية أخبار الجبري في الصحافة الغربية، يدرك الموقع الحسّاس الذي يحتلّه الرجل كأقوى معارض غير سجين.

فهو يعرف الكثير عن العمليات الاستخبارية المشتركة التي نفّذتها أميركا و المملكة، إلى درجة يصعُب معها تخيّ ُل أن يكون متروكاً وشأنه، ولا سيما أن بعض تلك العمليات ما زال نشطاً إلى اليوم.

كما يصعُب تخيّ ُل أن يكون في الأصل قد علم بوجود "فرقة الموت" أو تقدّ َم بدعواه، من دون إيعاز.

ضعيف أمام بن نايف

وتَنقل صحيفة "فايننشال تايمز" عن مسؤول استخباري أميركي سابق قوله إن أجهزة الاستخبارات لديها ذاكرة، وتهتمّ لأمر مَن عملوا معها، والصداقة مع ابن نايف والجبري عميقة جداً، وتتّسم بمقدار كبير من الثقة.

ويواجه ابن سلمان إشكالية تتمثّل في أن يذهب إلى أقاصي الأرض ليرفع دعوى فساد يُورّط فيها ابن نايف، بينما لا يقيم محاكمة علنية له في المملكة بهذه التهمة.

وفي المقابل، لا تزال دعوى الجبري ضدّ محمد بن سلمان قائمة، وأضاف إليها أخيراً اتّهام ابن سلمان بمحاولة استدراج ابنته إلى القنصلية في إسطنبول في الفترة نفسها التي اغتيل فيها خاشقجي.

وتعكس هذه المعركة القضائية ما ذهبت اليه المعارِضة المقيمة في لندن مضاوي الرشيد، من أن الصراع على السلطة في نظام الزبائنية يسير وفق قواعد المافيا في تصفية الحسابات بين العصابات المتنافِسة.

على أيّ حال، لا يزال المدى الذي سيصل إليه الأميركيون في إجراءاتهم ضدّ بن سلمان قيد التكهّ ُنات رغم تصريحات علَنية لمسؤولين أميركيين تتحاشى استفزاز بن سلمان بعد نشر تقرير خاشقجي.

لكن ما قامت به إدارة بايدن بالفعل حتى الآن، كبّل يدَي محمد بن سلمان في حملته على المعارضين، وشجّع هؤلاء على رفْع أصواتهم.

وبعد صمت أميركي طويل حيال مصير الأمراء المحتجزين في المملكة ، صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في العالم

ليُعبّر عن "القلق" بشأن سلامة ابن نايف وشقيقه الأصغر نواف، إلى جانب الأمير أحمد وابنه نايف، في سجنهم.

ولا يُمثّل التقرير تغيّراً أساسياً في مقاربة إدارة بايدن للملفّ المملكة، إذ يبدو أن هدفه دفع ابن سلمان إلى تغيير سلوكه لا أكثر، خاصة أنه لم يوجّه اتهامات إلى محمد بن سلمان بالاسم

ولم يطالَب صراحة بإطلاق الأمراء، وإن كان رفَع الصوت إزاء المضايقات التي يتعرّض لها المنشقّون السياسيون داخل المملكة وخارجها.

هذا يعني أن الإجراءات الفعلية التي يمكن لإدارة بايدن أن تتّخذها ضدّ ابن سلمان ما زالت محاطة بكتمان، ولن تكون متاحة للتداول في الإعلام، نظراً إلى وجود تحالُف "استراتيجي" بين البلدَين.

قد لا تُعرَف النيّات الحقيقية لبايدن إلّا عند استحقاق انتقال السلطة في المملكة، سواءً بوفاة الملك سلمان، أو إذا قرّر محمد بن سلمان، في خطوة طائشة أخرى تضاف إلى سجلّه الحافل بمثلها، تدبير انقلاب على أبيه وعزله.

فرغم تركيز ابن سلمان السلطة كلّها في يديه، إلا أن تغيير ولي العهد في المملكة لا يحتاج سوى أمر ملكي، يُوقّعه سلَمان في ثانية واحدة.

أسباب أمريكية

ثمّة أسباب داخلية أميركية لدى الإدارة الديموقراطية لإبعاد ابن سلمان عن الحكم، إن استطاعت.

فهو، من جهة، حليف وثيق لدونالد ترامب الذي ساعَده على تجاوُز كلّ العقبات أمام صعوده إلى المرتبة الأولى في ترتيب خطّ الخلافة.

ومن جهة ثانية، فإن ترامب يطمح إلى العودة إلى الرئاسة في العام 2024، أو أقلّه صنْع الرئيس المقبل، فيما يُمثّل ابن سلمان ركناً أساسياً ضمن المشروع

الذي أعدّه صهر الرئيس السابق جاريد كوشنر، لسحق العرب، وخنق إيران، وتثبيت إسرائيل مرجعية لكلّ

المنطقة.

كما أن العمل لا يزال جارياً في الكونغرس لإجبار الإدارة الحالية على معاقبة ابن سلمان على خلفية قضية خاشقجي

وآخر وجوهه تقدّمُ النائبة المسلمة، إلهان عمر، بمشروع قانون في مجلس النواب، للدفْع في هذا الاتجّاه.

فضلاً عمّا تقدّم، فإن قضية خاشقجي وحرب اليمن أفقدتا المملكة كلّ "شرعية دولية"

كانت استمدّتها من دورها كأكبر مصدّر للنفط في العالم، وضابط لإيقاع السوق، وكذلك من أدوارها العالمية التي اضطلعت بها كحليف وثيق للولايات المتحدة والغرب، وساهمتا في عزلة ابن سلمان دولياً.

لقد أحرجت هاتان القضيّتان حكومات الغرب أمام رأيها العام، باعتبار السلاح المستَخدم لقتل الأبرياء في اليمن هو سلاح أميركي وبريطاني وغربي عموماً

فضلاً عن أن صمود أنصار ا أمام الآلة العسكرية الغربية أطال أمد الحرب، وعرّى الحكومات الغربية، وأطاح هيبة ابن سلمان الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من تلقّي هزيمة معلنة.

تُضاف إلى ذلك، المقاطعة التي امتدّت ثلاث سنوات لقطر، وانتهت إلى فشل صريح.

ثمّ هناك إسرائيل، التي كُتب كثير في صحافتها أخيراً عن أنها لا تستطيع الركون إلى ابن سلمان. وهذا يعني، في المفهوم الإسرائيلي، أن حكمه مهتزّ ولا يُعوّ َل عليه.

وهو في مثل هذا الوضع قد لا يستطيع الذهاب إلى تطبيع العلاقات علناً، الأمر الذي يُفسّر تدخّ ُل والده لتأجيل هذه الخطوة.

أمّا في الاقتصاد، فإن وعوده بتحقيق قفزات كبيرة لم تَعُد تقنع أحداً. فالمشاريع الخيالية التي سبق أن تحدّث عنها ما زالت رمالاً في الصحراء

فيما المواطن لا يلمس إلّا الضيق، بعد أن أكلت الضرائب وزيادات أسعار الوقود والكهرباء والماء نحو 15 في المئة من دخله.